الامن الوطن وعناصر القوى الشاملة للدولة .. دراسة في الابعاد والمقتربات

عقيل مصطفى مهدي[*] احمد عمران عبد [**]
علي هندول مذخور[***]

المقدمة

شكل الأمن ولا يزال محور تفكير الإنسان سواء كان فردا أم جماعة، إذ يعد الأمن الأولوية الأولى والمصلحة العليا للدولة ، فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، إذ ترك التطور التاريخي وتركب وتعقد الحياة الإنسانية بصمات كبيرة وعديدة على مفهوم الأمن بشكل عام، ليصبح بدوره أيضا مركبا ومعقدا كما أصبح مرآة عاكسة للتطور المفاهيمي والفكري، التغيير المتسارع الذي تشهده الإنسانية عبر مراحلها التاريخية وخصوصا مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي العموم يرتكز الأمن الوطني لأي دولة على جميع عناصر القوة المتاحة والموظفة توظيفا امثل سواء اكانت سياسية ام تقنية اقتصادية ام عسكرية . وهي بمجموعها تُمثل عناصر تُكمل بعضها البعض لضمان الأمن القومي للدولة . والارتقاء باداء هذه القدرات يمثل السبيل الاهم والكفيل لبناء وتدعيم الأمن القومي لدولة ما،في ضوء تغير البيئة الاستراتيجية المحلية والاقليمية والدولية ، وتنامي آفاق العولمة وتآكل السيادة القومية للدول مع تطور ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، وتلاشي الحدود بين الدول والتواصل اللامتناهي في عصر الفضاءات المفتوحة، وتنامي ظاهرة الارهاب

[*] كلية الدفاع الوطني.
[**] كلية الدفاع الوطني.
[***] كلية الدفاع الوطني.

العابر للحدود وما ينتج عنها من تداعيات تمثل اوضحها بتصاعد الصراعات والنزاعات بمستوياتها المحلية والاقليمية والدولية ، وتداعياتها الآيدولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والأثنية والقومية والعرقية ، جعلت المجتمعات تعيش حالة من الفوضى ، وكذلك التطور السريع في كل الاتجاهات والمستويات ، الامر الذي رتب تبلور العديد من التحديات والتهديدات غير التقليدية ، التي فرضت على صانع القرار صياغة استراتيجية تضمن وسائل غير تقليدية لضمان الامن الوطني في عالم اليوم .

تُعد العلاقة بين عناصر القوى الشاملة للدولة والامن الوطني علاقة تكاملية وخروج احدها على الاخر يضر بمصالح الدولة، وهذه معادلة تتطلب توافر قواسم مشتركة لفهم العلاقة بينهما فهما دقيقا وواعيا لتحديد ما يمكن ان يشكل خروجا على الامن الوطني وتعديا على حدوده ويجب ان يؤسس لعمل مشترك بين طرفي المعادلة يرتكز على ثوابت المصلحة العليا للدولة .

أولا . أهمية البحث :- تتمثل أهمية الدراسة في ما يأتي :-

1. تنبع أهمية البحث من كونها تتطرق لموضوع على جانب كبير من الأهمية،يتمثل بتحديد العلاقة بين الامن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة ، لما لهذه العلاقة من تأثير سلبي او ايجابي بالمفهوم الاستراتيجي على ضعف او انهيار الدولة ، او بقائها في حالة توازن ضمن محيطها الاقليمي والدولي ، او الحفاظ على كيانها بوصفها قوة فعالة تتمكن من مواجهة متغيرات البيئة الاستراتيجية بالشكل المطلوب دون المساس بأمنها الوطني .
2. كما تكمن أهمية البحث في إنه يُحدد مرتكزات الأمن الوطني ومهدداته الداخلية والخارجية الظروف التي تتمكن فيها الشائعات من اختراق الأمن الوطني والأضرار بالدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا.
3. أن أهمية دراسات الأمن الوطني تكمن في قدرتها على تحديد عناصر الضعف الإستراتيجي في إقليم الدولة، من أجل العمل على تخطيها عبر

اتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك مصدراً لإشكاليات داخلية أو خارجية قد تكون مدمرة.

4. تشترك دراسات الأمن الوطني مع كافة العلوم الإنسانية والطبيعية ، لأنها الإطار الجامع الذي يستخدم كل هذه العلوم لخدمة المجتمع والدولة ، وتتفاوت أهمية تلك العلوم في علاقاتها التكوينية بالأمن الوطني ، فدراسات الأمن الوطني ، ليست علماً منفصلاً بذاته يدار وفق قواعد وأسس علمية ثابتة ، بل هي في الأساس تكوين فكري إستراتيجي يستخدم كل العلوم من أجل تحقيق أعلى مستويات الأمن بما يتوافق مع الغايات القومية.

ثانيا . أهداف البحث :- أما اهم اهداف البحث فتتمثل بكل من :-

1. تحديد ماهية الامن الوطني ، وتوضيح ابرز مرتكزاتة ؟
2. توضيح اهم التحديات التي تواجه الأمن الوطني الداخلية والخارجية ؟

ثالثا . مشكلة البحث :- تتمثل مشكلة البحث ((في ان التغيير السريع في البيئة الاستراتيجية على المستوى(المحلي والاقليمي والدولي) ، وزيادة التحديات والتهديدات غير التقليدية التي باتت تواجهها الدول عموما ، ترتب حالة من عدم الاستقرار من شأنها الاسهام ، في وهن وفقدان الكثير من عناصر ومقومات القوى الشاملة للدول ، لاعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية لتؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني في جميع ابعاده)) .

رابعا . فرضية الدراسة :- ترتكز الدراسة على افتراض مؤداه ((إذا استطاع صانع القرار والمسؤول عن التخطيط الاستراتيجي في الدولة توظيف مقومات القوة والقدرة الشاملة للدولة تمكن من وضع الوسائل الكفيلة بضمان الامن الوطني ، من خلال رصد وتحليل نقاط القوة والضعف التي تواجهها الدولة ، والتحديات والفرص التي تستطيع من خلالها تدعيم أسس الأمن . إذ إن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بالسياسة الوطنية العليا ، والتي توائم بين الغايات والأهداف

الوطنية ، وبين الإمكانات الفعلية لها ، والذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بإستراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق النتائج المستهدفة ، استعداداً إلى حفظ الاستقرار اللازم لها)) ، وتتفرع من هذه الفرضية الفروض الاتية :-

1. إن هناك علاقة مباشرة بين عناصر القوى الشاملة للدولة (السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ) ونسبة تحقيق الامن الوطني للدولة .
2. إن الدول عموما غير قادرة على المساهمة في تحقيق الأمن الوطني الشامل ما لم تعمل على تطوير عناصر القوى الشاملة لها .

خامسا . مناهج البحث :- لتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي لأنهما الأكثر ملائمة لطبيعة البحث الحالي، إذ انه يقومان بوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا ، لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو موضوع البحث.

سادسا . هيكلية البحث :- تم تقسيم البحث الى مبحثين تناول الاول منهما ، مفهوم الأمن الوطني ، أهدافه، قياسه ، ركائزه ، ومهدداته ، ومراحل تطور الامن الوطني وابعاده . أما المبحث الثاني فقد عالج عناصر القوى الشاملة للدولة ،مع بيان العلاقة بين الامن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة

المبحث الأول . الأمن الوطني .. المفهوم والإبعاد :-

يعد الأمن مطلب الحياة الأول للإنسان على وجه الأرض منذ أن هبط إليها النبي آدم (عليه السلام)، طالما ظل ساعياً للحصول على مأكل ومشرب ومكان يؤويه ، ومن يحصل على تلك الحاجات الأولية يحقق أولى درجات الأمن [1]". لقد استشعر العالم أن ركيزة الأمن لا يمكن لها أن تسقط ، فبسقوطها ينهار الكوكب ، فكان لابد من أن تكون هناك مؤسسة عالمية تسعى لإسناد تلكم الركيزة، وكانت أبرز أهدافها الحفاظ على السلام والأمن الدوليين لأن مقومات الحياة بأجمعها تأتي بعد استتباب الأمن [2]". كما بين ابن خلدون أن هذا المصطلح يعادل القوة لأنه سر وجود الدولة

وسبب استمرارها، وتتجسد القوة بالملك والجيش من جهة والمال من جهة أخرى ، ويعني الأمن عند ابن خلدون بأنه الأمن من الهزيمة وللحيلولة دون ذلك لابد من مضاعفة الحذر، والقوة، والاقتدار، والتحشد، والدفاع، والحماية، والاهتمام بالجماعة، وهذا ما هو مفهوم من حديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (عليكم بالجماعة فإنما تأكل الذئب من الغنم القاصية) [3]).

يعد الأمن مطلب الحياة الأول للإنسان على وجه الأرض منذ أن هبط إليها النبي آدم (عليه السلام) ، طالما ظل ساعياً للحصول على مأكل ومشرب ومكان يؤويه. وهو يدفع عنه من ينازعونه تلك الحاجات من أعداء سواء كانوا من الطبيعة أو من بني البشر. ومن يحصل على تلك الحاجات الأولية يحقق أولى درجات الأمن [4]) ، إذ استشعرت المجتمعات أهمية ضمان الأمن بوصفه الركيزة الاساسية لضمان بقائها ووجودها ، فبسقوطها تنهار المجتمعات ، وكان لابد من وجود مؤسسة دولية تعمل على ضمان الامن ، وبالفعل بعد حربين عالميتين رتبت سقوط الملايين من الضحايا تم الاتفاق على انشاء الامم المتحدة، بوصفها هيئة دولية ذات ارادة مستقلة ، من أهم اهدافها الحفاظ على السلم والامن الدوليين [5]) ، طالما إن مقومات الحياة بأجمعها تأتي بعد استتباب الأمن[6]) .

وفي العموم اختلف المهتمون بالأمن الوطني في تعريفهم له ، واقتصرت هذه التعاريف على محاولة تحديد مفهوم له، وليس تعريفاً ، بينما حاول آخر وضع تعريف جامعٍ مانعٍ . والثابت أن كل التعريفات والمفاهيم ، تأثرت بدرجة أو أخرى، بشخصية قائلها ، من جهة تخصصه الوظيفي ، وانتمائه الوطني ، والمناسبة التي استدعته لتحديد التعريف أو المفهوم . وتؤكد الاختلافات في هذه التعاريف والمفاهيم أن الأمن الوطني متغير بتغير العصر والظروف المحيطة ووسائل تحقيق الأمن المشار إليه والمنظور الذي يتحدد من خلاله أبعاد التعريف والمفهوم .

وتجدر الاشارة الى إن اهم ما يتسم به الامن يتمثل بصفة النسبية ، التي تبدو في أوضح صورها في نظرة المجتمعات الحديثة إلى الإيديولوجيات المعادية وفي رؤيتها

للعدو الذي يستهدف كيان الدولة . وإعطاء الأمن صفة النسبية قضية مبررة، كونه مرتبط بالمعضلة الأمنية المتمثلة بشعور الدولة بعدم اليقين والاطمئنان ، عما إذا كانت القدرات العسكرية لدولة ما هي مجرد قدرات دفاعية أم أنها ذات طابع هجومي . فالنسبية هنا تنشأ من السعي المُستمر للدول إلى زيادة قدراتها العسكرية ، بسبب شعورها المتزايد بعدم الأمن ، والسعي إلى تحقيق التفوق ولا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن[1]) ، لاسيما في ضوء تزايد التهديدات غير التقليدية في ضوء ثورة المعلومات وتطور وسائل الاتصالات . إذ أنّ مفهوم الأمن الوطني يرتكز على ثلاثةِ أمورٍ فرعية، تتمثل بمفهوم التحديات اولا ، وهي مُتغيّراتٌ أو مشكلاتٌ أو عوائق أو صعوبات تواجه الدّولة ، قد تكون من البيئة الدّوليّة أو الإقليمية أو حتّى المحليّة . ومفهوم المخاطر ثانيا وهي تتمثل بالإحباطات أو الضّغوط التي تطرأ في ظروف البيئة الدّولية أو الإقليمية أو الدّاخلية للدولة، وتُعيق تنفيذ المصالح الحيوية للدّولة أو التأثير في دورها على الصّعيدين العالمي والإقليمي، فضلا عن مفهوم التّهديدات ثالثا، وهي القضايا الخارجيّة أو الداخلية لتقفُ في وجه تقدّم الدّولة في تطبيق استراتيجيّاتها القومية، مما يؤثّر بشكلٍ مباشر على مصالحها الحيوية، ومن المُحتمل أن تقودَ إلى خلخلة استقرار الدّولة وأمنها[2]) .

ويمكن القول إن أهمية دراسات الأمن الوطني تكمن في قدرتها على تحديد عناصر الضعف الإستراتيجي في إقليم الدولة، من أجل العمل على تخطيها عبر اتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك مصدراً لإشكاليات داخلية أو خارجية قد تكون مدمرة ، لذلك فان "الأمن الوطني يفيد مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد [3]). وعليه سيتناول البحث مفهوم الامن الوطني وفق المحاور الآتية:-

أولا . المفهوم (التقليدي) لمصطلح الأمن الوطني :- هناك مجموعة مبادئ وأسس ، تحدد الاهداف التي يعمل الامن الوطني على ضمانها،يجب الإلمام بها إبتداء ،حتى يمكن استيعاب قواعد التغيير،في مُحددات هذا المصطلح، وضمان توافر إمكانيات

بناء مفهوم خاص له تتمثل اهم هذه المبادئ بأن الفكرة الأساسية لهذا المصطلح تتمثل بالتزام الدولة بحماية أفرادها وأعضائها الطبيعيين، والمعنويين ، بما يكفل لهم كفاءة الأداء،وسلامة الحقوق ، مقابل انتمائهم لها ، من دون أن يعرضها ذلك إلى المخاطرة بكيانها اولا. فضلا عن ذلك يعد مبدأ الحماية من الأولويات البديهية للفرد ، والجماعة ، والمجتمع وثمّ للدولة والأمة ثانيا، وهذا المبدأ يكسب المصطلح صفة العموم والعالمية ، في الانتشار. كما إن ضوابط المفهوم وحدود تطبيقاته مرنة ثالثا ، إلا أنها أيضاً غير مطلقة ، وتخضع من ثم للنظام والشرعية فهما من وضعا أسسها، والذي عادة يغير من تلك الحدود لتعبر عن متطلباته الأمنية الجديدة والتي يطبقها في مواجهة الآخرين[1]) ، ومن جانب آخر لم يعد المصطلح قاصراً على الشكل السياسي للدولة فقط كما كان سابقاً، بل إن المرونة في تطبيقاته ، يمكن أن تشتمل على التجمعات، والقوميات، أيا كانت، من دون أن تنتقص من إرادة عضو منفرد، أو الجماعة ككل ، وهو ما لم يكن متاحاً، في ظل الرؤيا التقليدية للأمن، مثل (الأمن الأوروبي . الأمن العربي . الأمن الخليجي).

بالإضافة إلى ما سبق تتداخل العلاقة بين مفهوم الأمن الوطني المصالح الوطنية، والأهداف الوطنية، وهو ما يمكن أن يندرج كله تحت مظلة الأمن الوطني نفسه، من دون تناقض، أو تعارض، أو حتى تشابه بينهما ، حتى بات من غير المقبول أن يبقى مفهوم الامن غامضاً،بالرغم من تطبيقاته المرنة الفضفاضة،فمازال المصطلح يرتبطاً بالمعنى الأصيل ، وإن توسع تفسيره، مثل حماية حدود الدولة ، في ظل بيئة استراتيجية متغيرة ، وخصائص جيوبوليتيكية متميزة .

ثانيا . الدلالة اللغوية للأمن :- جاء ذكر كلمة (الأمن) في مصادر اللغة العربية بدلالة الضد من الخوف،بمعنى حالة الطمأنينة، فيقال أطمئن ولم يخف أي (أمن[2]) ،والأمن في اللغة نقيض الخوف[3]) ، فهو حالة يوجد بها الإنسان وقد استثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو الهرب أو العدوان . أما في معاجم اللغة الانكليزية فكلمة الأمن (**security**) تعني الآمان (**safety**)ويقابلها كلمة الخوف ([4])(**fear**) ، وتشير بعض

المصادر ومنها قاموس (webester's) إن الأمن يعني التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام[5]). أما قاموس (champers) فيعرف الأمن على أنه التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوافر السلامة والاستقرار[6]) . فيما يعرف قاموس (Oxford) الأمن بوصفه النشاطات المشتركة لحماية البلد أو البنى التحتية أو الأشخاص من خطر الهجوم[7]) .

ثالثا . الاتجاهات الرئيسية لتعريف مفهوم الأمن الوطني :- هناك ثلاثة اتجاهات واضحة، لتعريف الأمن الوطني، كل اتجاه منها، له منظوره الخاص[8]) : -

الاتجاه الأول . (الأمن الوطني بوصفه قيمة مجردة) :- يخص هذا الاتجاه الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة بوصفه القيمة الأساسية والحيوية ،وهو ما يسميه آدم سميث ((مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع)). ويرى هذا الاتجاه، أن الاستقلال والسيادة الوطنية، أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري، يجب أن تحسب قدراته،على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل) ، والتركيز على جوهر الأمن الوطني، في مفهوم هذا الاتجاه،على أنه بعد عسكري أصيل ذو محددات، يمكن تقييمها واهم التعاريف في هذا الاتجاه يتمثل بتعريف دائرة المعارف البريطانية التيعرفته بوصفه((..حماية الأمه من خطر القهر، على يد قوة أجنبية)) [1])، وهو تعريف من منظور إستراتيجية الحماية من الخطر الخارجي، ويعني الاعتماد على القوة العسكرية .

الاتجاه الثاني . (الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي إستراتيجي أكثر أهمية) :- أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973 ، أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتيجية ، والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي ، وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني ، وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأمريكي[2]). واهم التعاريف الواردة في هذا الاتجاه يتمثل بتعريف لورنس كروز ، و ج. نای "، عندما عرفا الامن بوصفه غياب التهديد بالحرمان الشديد ، من الرفاهية الاقتصادية ، والتهديد بالحرمان الشديد من

الرفاهية،في مفهومها المادي المحسوس ، وهو الجانب الاقتصادي ، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية بوصفها ركيزة رئيسية للأمن الوطني .

الاتجاه الثالث . (النظرة الشمولية في تعريف مفهوم الأمن الوطني) :- وعبر عنه روبرت ماكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ، في كتابه والموسوم جوهر الأمن . فقد لاحظ أن امتلاك الأسلحة ، لم يمنع الثورات والعنف والتطرف،وأن أغلب مُثيري الشغب والاضطرابات من الفقراء . كما أن الدول الأكثر استخداماً للأسلحة والعنف والحروب،هي الدول الأكثر فقراً ، في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية . وأن السلاح والقوه العسكرية ، قد تكون جزء من الأمن ولكن ليست أهمها . اذ عرف الأمن بوصفه التنمية ، فبدون التنمية لا يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ، ببساطة أن تظل آمنة[3]) .

ثالثا . التطور التاريخي لمصطلح الأمن الوطني :- ظهر مصطلح "الأمن الوطني"مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا في العصر الحديث خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، وهو من المصطلحات السياسية الحديثة نسبياً ، التي لم يكتمل نمو مفاهيمها ، وتأكيد عناصرها[4]). ويرى المحللون السياسيون وخبراء الإستراتيجية ، أن الظروف التي مرت بها أوروبا في المدة السابقة على الثورة الفرنسية وفي أعقابها ، بما اشتملت عليه من تمزق للمناطق الأوروبية ، والحروب الكثيرة، التي خاضتها القارة في نهاية عصورها الوسطى وبداية عصرها الحديث ،كانت أساس فرض المفهوم الأمني ، وارتباطه بالظروف الجغرافية[1]) .

وفي العموم أدى التناقض بين المكونات الجغرافية للمكان ، إلى زيادة الحاجة لضمان ما يشبع حاجات المجتمعات الوطنية الناشئة . فقد كانت الموارد الطبيعية ، والمناخ وطبيعة الأرض ، التي تكون العناصر الجغرافية للمكان ، أضعف من أن تفي بمتطلبات الكثافة السكانية العالية ، الامر الذي ادي الى خلق شعوراً بانعدام الأمن لدى الحكومات ، لعدم قدرة الحدود الجغرافية الطبيعية الوفاء بمتطلبات

السكان ، أو ضمان حد مناسب من القدرات تمكن الدولة من الدفاع عن حدودها السياسية (الحدود الوطنية[2]) .

وفي العموم أوجد الشعور بالقلق ، إحساساً بضرورة حماية الدولة لمجتمعها الوطني ، عن طريق التوسع الحدودي ، لضم المناطق التي تمكّنها من إيجاد التوازن ، بين جغرافية المكان ومطالب سكانه الحيوية . وأصبح مفهوم الأمن الوطني يعني ضرورة التوسع في الإقليم حفظاً له من المخاطر. وقد أدى هذا المفهوم لإثارة العديد من الصعوبات في ضمان الأمن الوطني ، في المناطق الحدودية في أوروبا ، التي تقطنها شعوب أصلها من دول مجاورة[3]) .

وبشكل رسمي استُخدم مصطلح الأمن الوطني مع نهاية الحرب العالمية الثانية (عام 1947)، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية، سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" أنيط بها ، بحث كل الأمور والأحداث ، التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها ، وبدأت الحقبة الثانية لدراسة مفاهيم الأمن القومي ، في نهاية الخمسينيات، واستمرت لمنتصف الستينيات من القرن العشرين ، متزامنة مع ازدياد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، ومطالب الاستقلال من التبعية للدول الكبرى . ثم كان لتداعيات حرب أكتوبر 1973 ، خاصة الاقتصادية منها الأثر الكبير في تطوير مفاهيم الأمن الوطني في العالم العربي . فقد استخدم العرب صادراتهم النفطية بوصفه وسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد لإسرائيل دائماً في حروبها مع العرب ، مما غير من نظرة الغرب لأمنه الوطني ، ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه[4]) .

اما الحقبة الثالثة في تطور مفهوم الامن بدأت في منتصف الثمانينيات بعد تصاعد تنافس قطبيّ النظام العالمي انذاك،في مجالات البرامج النووية، وبرامج الفضاء بعد طرح مبادرة الدفاع الاستراتيجي . ثم بدأت الحقبة الرابعة في دراسة مفاهيم الأمن الوطني، لتضم دراسات اسباب ارتفاع معدلات التوتر في دول العالم الثالث، ونظريات الحرب بالوكالة ومع نهاية عقد الثمانينيات وعلى إثر انهيار الاتحاد

السوفيتي وتفككه،ثم انهيار الكتلة السياسية المؤيدة له (الكتلة الشرقية)، وحلف وارشو، بدأت مرحلة جديدة في تطور النظام الدولي، سادت فيها الفوضى العالمية، والهيمنة الاحادية للولايات المتحدة الأمريكية،وبدأت الأطراف المختلفة، في دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن الوطني، من خلال مصالحها الذاتية[1]) .

رابعا . متغيرات الأمن الوطني :- ان الحديث عن امن متكامل يعتبر ضرب من الخيال، وان السياسة مهما بلغت من درجات الكمال والتقدم لا يمكن أن تضمن الأمن بشكل مطلق بسبب تناقض المصالح والطموحات ، لا سيما وان الأمن لا يتوافر فقط بما يُتاح له من قدرات عسكرية فحسب، بل يضاف إلى ذلك القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى التقنية، فالأمن لا يتوافر فقط بما يتاح من قدرات عسكرية بل يضاف إلى ذلك القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. ويمكن تحديد ثلاث متغيرات أساسية لمفهوم الأمن من خلال ما طرحناه من مفاهيم للأمن[2]) :-

1 . متغير التوازن:- وهو يعني قدرة الدولة على خلق اتفاق وانسجام خارجي، فضلاً عن القدرة على خلق إجماع داخلي.

2. متغير الرفاهية:- وهو يتضمن قدرة المجتمع على تحسين كل من مستوى المعيشة وهو لبلوغ ذلك يتطلب القيام بالتنمية.

3 . متغير القدرة العسكرية :- وهو يعتمد على ما تملكه الدولة من قدرات عسكرية ومعدات وكوادر بشرية واستراتيجيات.

يُضاف الى ما سبق أدت العولمة إلى تعديل مفهوم السيادة بعد أن تعرض مفهوم الأمن لتحولات كبيرة بفعل دخول لاعبين جدد في المشهد الدولي،وكان التحول الأبرز في المجال الأمني، والذي تمثل بتحولات القوة، ذلك أن القوة لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقا بالعامل العسكري،بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي، على الرغم من إن العامل العسكري ما زال يمثل الوسيلة الأساسية لحماية الدولة[3]) . فضلا عن ذلك فإن التطورات الدولية وسعت من مفهوم الأمن ليضم جوانب أخرى، إذ

إنها جعلت منه مفهوماً إنسانيا وعالمياً،مما أدى إلى إعتماد طرق جديدة للحفاظ عليه، فلم يعد الحفاظ على الحدود فحسب يعني تحقيق الأمن. ولا الخطر العسكري يمثل التهديد الوحيد لأمن الدول[4]) .

وتبعا لذلك نشأت العديد من المؤسسات الاكاديمية المرتبطه بدوائر صنع القرار،تولت تعريف مفهوم الامن الوطني، تحديد مفهومه ..ابعاده،نطاقة، مصادره،اجراءات ضمانه،بوصفه يتمثل في قدرة الدولة على ضمان أمنها واستقرارها،بحث لا تضطر الى التضحية بمصادرها المشروعة لتفادي الحرب،والقدرة على حماية تلك المصالح ، اذا ما اضطرت عن طريق الحرب

خامسا . أبعاد الأمن الوطني :- يتكون الأمن الوطني،على أي مستوى كان،من عدة أبعاد أساسية، تختلف قوة كل منها، باختلاف خصائص الدولة،ويترابط مكونات البعد، وتأثره بالأبعاد الأخرى .

1. البُعد السياسي :- يعد هذا البعد،من وجهة نظر الأمن الوطني العنصر الأساسي، الذي يُحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها. وهو ذو شقين، سياسة داخلية، لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية، لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي، وسياسات الدول الأخرى، لتحقيق مصالح الدولة[1]) .
2. البُعد الاقتصادي :- تمثل القدرات الاقتصادية للدولة الاساس الذي ترتكز عليه القدرات العسكرية والصناعية للدولة،كما ان القدرات الاقتصادية للدولة،تمنحها ثقلاً سياسياً وصوتا مسموعا على المستويين الإقليمي والعالمي . كما ان التكامل الاقتصادي مع دول أخرى وفي إطار تنظيم إقليمي أو دولي يؤدي الى تحقيق الأمن الجماعي لتلك المجموعة،وفي حساب مجموع القدرات المتاحة للدولة تعود القوتان (الاقتصادية والعسكرية) بالفائدة على القوة السياسية إيجابياً[2]) .
3. البُعد العسكري :- وهو أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعلية،كما أنه البعد الذي لا تسمح الدولة بضعفه أبداً، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة الوطني، وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة، قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها لدولة أخرى أو تقسيمها لدويلات أو اقتسامها مع آخرين . وعليه فإن الدول الضعيفة في قدراتها العسكرية عادة ما تلجا إلى التحالف مع دولة إقليمية أو عالمية كبرى لحمايتها، وهو ما يعني السّماح لتلك الدولة الكبرى بانتهاك أمنها الوطني في عدة أبعاد، مقابل أن تؤمنها من أخطار أخرى،وهذه القاعدة غير مطلقة ، ففي عالم اليوم وفي ظل ثورة المعلومات وتطور وسائل الاتصالات لا تستطيع اي دولة مهمها امتلكت من القدرات تضمان امنها الوطني اعتمادا على ما تملكه من قدرات عسكرية فحسب وبدون بناء منظومة تحالفات رصينة[3]) .

لكن من جانب أخر فأن هذه القدرات العسكرية مُكبلة بمجموعة من القيود،يتمثل اهمها بميثاق الامم المتحدة الذي حظر على الدول ان لا تلجا في تسوية نزاعاتها الى التهديد باستخدام القوة بابعادها الشاملة،إذ يفترض أن لا تستخدم الدولة قوتها العسكرية، إلاّ اذا تعرضت لتهديد مباشر لسيادتها واستقلالها وبعد أن تستنفذ وسائلها (السياسية والاقتصادية الاخري في تسوية هذا النزاع او احتواء هذا التهديد) . ووجود القوة المسلحة بالقدر المتفوق،مع توافر إرادة استخدامها، يوفر قدر مناسب من المصداقية، بامكانها ردع الآخرين عن التعرض لمصالح الدولة ويتطلب هذا البعد تحديد إعداد حجم من القوات المسلحة ووالارتقاء بنظم تسليحهم تحسبا لاي عدوان محتمل،وللدفاع عن حدود الدولة السياسية، وحماية الأهداف الحيوية، وتحقيق الأهداف الوطنية داخلية وخارجية، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية[1]) .

4. البُعد الاجتماعي :– ويركز هذا البعد على الانسان بوصفه العامل المؤثر في الأمن الوطني، فهو القوة الفاعلة لأبعاده، وهو المَعْنِي بتحقيق أمنه، فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً. ويعطي هذا المفهوم أهمية بالغة للبعد الاجتماعي للأمن الوطني . حيث يكون المطلوب، حسن إعداد المواطن، ليؤمن ذاته وغيره،وحتى يمكن تحقيق مطالب هذا البعد، فمن الضروري بحث مقوماته، وتحليلها ودراستها، والتخطيط لتنمية جوانب القوة فيها، وعلاج نقاط الضعف، يهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع، وإلى تماسك نسيجه، مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة. ويلحق بهذا البعد الشخصية المميزة للمجتمع، وميراثه الحضاري، وعاداته وتقاليده، والإطار الديني والثقافي للمجتمع[2]) .

5. البُعد الجيوبولوتيكي :- ويعني هذا البعد توظيف الحقائق الجغرافية لضمان أمن الدولة واستقرارها، من منظور سياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين، المشاركين في الأهداف نفسها، والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي. وتكمن أهمية هذا المفهوم في عنصرين ،يتمثل الاول بما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم، تبرز المزايا والعيوب معاً، وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكراً اولا ،فضلا عن اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين، مكانياً وزمنياً، بما يساعد على الإعداد لها مسبقاً، على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج، التي تحقق الأمن الوطني للدولة[3]).

المبحث الثاني . عناصر القوى الشاملة للدولة :

إن قوة الدولة بوصفها احدى اهم متغيرات التوازن الإقليمي أو الدولي هي محصلة تفاعل عناصرها المادية وغير المادية . وبوصف الدولة جزء من مجتمع دولي فإن التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن المجتمع الدولي،فالقوة مسألة نسبية وليست مطلقة . أي أنها تفهم في إطار المقارنة بين دولة ما وقوة دولة أو مجموعة من الدول،كذلك لا يمكن التعرف على قوة هذه الدولة أو تلك دون النظر أيضاً على الهدف المأمول من استخدام هذه القوة أي أن قياس قوة دولة ما في حد ذاتها لا يصح دون المقارنة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

إذ يتجه العالم المعاصر في ضوء ثورة المعلومات وتطور وسائل الاتصالات إلى حالة من الاعتماد المتبادل لم يسبق لها مثيل،الأمر الذي أدى إلى تعقيد العلاقات الدولية وتشابكها، حتى أن مفهوم الدولة ومدى فرض السيادة الذاتية على إقليمها بدأ يتعرض لبعض المفاهيم الجديدة .

وفي العموم يفيد مفهوم القوة القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة، وهي ضد الضعف وتعني، أيضاً، التأثير والنفوذ والسلطة، وفي مفهومها الحديث تعني القدرات الشاملة للدولة أو تعبئة طاقاتها ومواردها وتحريكها من خلال الإرادة والقرار السياسي لتحقيق أهدافها الأساسية،وهذا ما سيتم معالجته وفقا للمحاور الآتية:-

أولا . مفهوم القوة الشاملة للدولة :- تناول العديد من الباحثين مفهوم القوة الشاملة للدولة فمنهم من رأى في دراسته لقوة الدولة العوامل الطبيعية،والعوامل الاجتماعية . تضم الأولى(المجال،السكان،الموارد الاقتصادية) . فيما تشمل الثانية (عنصري الوحدة الوطنية والقيادة السياسية)[1]) . وهناك من يرى أن مقومات قوة الدولة تشمل نوعين من العوامل عوامل أساسية،تتضمن (الجغرافيا والحدود والموقع، المساحة، السكان، والمواد الأولية، والتقدم الصناعي) . وعوامل مساعدة تتمثل بالتنظيمات السياسية والاجتماعية، والقيادة، ونظم الحكم[2]) . فيما يري البعض الآخر أن مقومات القوة تتمثل في العنصر الجيوبوليتيكى الذي يرتكز على الموقع الجغرافي للدولة(مساحتها، وحدودها السياسية)،وشكلها،وموارد ثروتها الاقتصادية وقوتها البشرية، وقدراتها الاقتصادية- التقنية، واداء المنتظم السياسي فيها، فضلا عن الإرادة القومية ويمكن حساب القوى الشاملة للدولة عبر تجميع كافة الإمكانات التي تملكها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية . وهو ما تعارف عليه بوصفه ناتج تجميع القوى المختلفة للدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، والجيوبولتكية بكل سماتها وخصائصها . وهي محصلة كَمْيّة تسمى ((قدرة الدولة على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي وفي التأثير على غيرها)) وهناك عناصر مشتركة بين وجهات نظر مختلفة في رؤيتها للعناصر الاساسية لقوة الدولة[3]) .

ويمكن القول فأن وجهات نظر المفكرين حول مفهوم القوة الشاملة للدولة قد تباينت . إلا أن الإطار العام لمفهوم القوى الشاملة من وجهة نظرهم جميعاً تمثل في شمول معناها،إذ إنها لم تقتصر على القوة العسكرية فقط بل تعداها إلى التأثير والنفوذ، والتحكم، وعلى مهارة استخدام القوة العسكرية من خلال الإرادة الوطنية. وقد أثبتت التطورات العالمية أن القوة العسكرية هي مفهوم ضيق للقوة. ومن ثم فإن القوة في مفهومها الحديث تعنى القوة القومية المدركة، أو القدرات الشاملة للدولة National /Total Perceived Power، أو مجموعة دول بينها روابط، وأن لها مفهوماً أشمل من تلك القوة العسكرية أو الاقتصادية . وفي العموم فإن

القدرات الشاملة للدولة تتضمن إلى جانب القدرات المادية قدرات معنوية، تتمثل في الارادة الوطنية الكامنة في الشعوب ، وعلى الرغم من صعوبة تقييم هذه القدرات المعنوية، إلا أنها تُعد العنصر المؤثر والفعال إذا تساوت القدرات المادية بين قوتين. فأن هناك ما يسمى بالقوة الحقيقية والقوة الكامنة، فالقوة الكامنة هي مجموع القدرات المادية للدولة (اقتصادية – عسكرية... إلخ). أما القوة الحقيقية (المدركة) فهي القوة الفعلية الشاملة للدولة، وهي محصلة التفاعل بين القوة الكامنة (المادية) للدولة مع العنصر المعنوي، والمتمثل في الإرادة والعزيمة الوطنية، وهذه القوة الحقيقية هي التي يشعر بها المجتمع الإقليمي والدولي ويتفاعل معها سلباً وإيجاباً. والقوة ليست ذات طبيعة مطلقة بل هي نسبية[1]) .

وتحسب قوة الدولة، بتجميع كافة الإمكانات، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية. وهو ما تعارف عليه بأنها ناتج تجميع القوى المختلفة للدولة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، والجيوبولتكية بكل سماتها وخصائصها (قوتها وضعفها)"، وهو ما ينتج عنه تأثيرات إيجابية للسمات القوية فتحسب بالإضافة، وأخرى سلبية للسمات الضعيفة يتم حسابها بالخصم، ويكون الناتج النهائي هي محصلة كَمْيّة تسمى "قدرة الدولة على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي وفي التأثير على غيرها" ،ومقارنة تلك المحصلة أجمالاً، أو مقارنة مفرداتها (القوى الشاملة) مع نظيرها لدولة أخرى، يُمكِّن من قياس قوة الدولة وقدراتها في المجتمع الدولي، أو مقابل خصومها[2]) ". وفي العموم فإن مفهوم القوة الشاملة للدولة يتمثل بما ياتي:-

1. الكتلة الحيوية/ الكتلة الحرجة :- وهي تشمل الأرض والسكان، وهي تعني قدرة التفاعل ومستواه بين السكان والأرض،تخلق للدولة قدراً معيناً من الهيبة والنفوذ على المستويين الإقليمي والعالمي، ولكل منهما عناصره الفرعية[3]) .

أ . عامل الارض :- ويشمل عامل الارض الموقع الجغرافي،والحجم، والشكل، والمناخ، وسطح الأرض، ومجالها الحيوي، وهذه العوامل تكسب الدولة ميزات

معينة،وقد تسبب لها الكثير من المشكلات إذا كانت هناك ثغرات في هذه العوامل الطبيعة أو نقاط ضعف تجعلها تؤثر في كيان الدولة.

ومن جانب آخر يُعد الموقع الجغرافي من المعالم المهمة المؤثرة في نشاط الدول،وعلى اتجاهات سكانها وسلوكها السياسي،ويقصد به موقع الدولة وتحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يعرف بالموقع الفلكي، وموقعها بالنسبة لليابس والماء، وبالنسبة للدول المجاورة . كما يؤدي المناخ دوراً مهماً في تحديد قدرات الدولة وأهميتها السياسية،كما إن المناخ يحدد نوع النشاط البشرى في الدولة، ويشمل المناخ المناطق الاستوائية، والمناطق شديدة البرودة، والمناطق الجافة. كما يشمل عامل الارض ايضا سطح الأرض للدولة ويلعب دوراً كبيراً في تقدير قيمة الدولة، وفي النواحي الإنتاجية، نظراً لاختلاف تضاريس الدولة من سهول ووديان،وجبال ومناطق جبلية،وكذا في النواحي العسكرية والسياسية. بالاضافة الى المساحة التي تشغلها الدولة لها أثر كبير في القيمة السياسية والاقتصادية للدولة، وليست العبرة بكبر المساحة . ويعد شكل الدولة من العوامل المؤثرة في القوى الشاملة التي تملكها ايضا، ذلك إن الشكل المثالي للدولة أن تكون متماسكة متصلة الأجزاء،وأن تكون حدودها منتظمة بقدر المستطاع. وأقرب الأشكال للمثالية هو الشكل الدائري أو المربع، والأشكال القريبة منها،وهناك أشكال كثيرة للدول منها الشكل المنتظم (المندمج)، والشكل المستطيل والشكل المجزأ، والشكل المنخرق[1]) .

ب . السكان :– تُعد العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة في الدولة، فهي العامل الفعال في نمو الدول أو تخلفها،ويشمل العامل البشرى حجم السكان، والجنس، واللغة، والتركيب القومي (الأثنوغرافي)، والنشاط الاقتصادي.

2 . القدرة الاقتصادية :– ويقصد بها قدرة الدولة على استثمار إمكاناتها الاقتصادية، ممثلة في كل ما تملكه من موارد، أو ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ استراتيجيتها، ويأتي في مقدمة ذلك الموارد الغذائية والمعدنية، والقوى المحركة، وما يمكن أن تقوم به الدولة من صناعات بما يشكل العمود الفقري للدولة، والذي يعكس مدى تطورها على باقي قدرات الدولة ، وقد جاءت التطورات والتحولات في النظام

العالمي منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة لتعطى مؤشرات ذات دلالات على تزايد ثقل وزن القدرة الاقتصادية وتأثيرها في حسابات القوى الشاملة للدولة ارتباطاً بالحقائق الآتية[2]) :

أ . انتهاء الصراع الأيدولوجي وتراجع فرص الصراعات الدولية :– بوصفها نتيجة مباشرة لانهيار المعسكر الشرقي بأفكاره وعقائده، وحلفه العسكري (وارشو) مع غياب أحد طرفي المعادلة في نظام القطبية الثنائية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وتدهور الأوضاع الداخلية والاقتصادية في روسيا الاتحادية، بوصفها الوريث القانوني الشرعي للقوة العسكرية السوفيتية .

ب . ظهر انتشار النموذج الغربي (الديمقراطي/ الرأسمالي) :–وتوجه القوى الدولية لإحلال السياسات التصارعية القائمة على توازنات القوة العسكرية.. بسياسات جديدة تقوم على توازن المصالح (التنافس الاقتصادي) وما يشير إليه بجلاء تلك المتغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي،والتي تتمثل بالاتجاه العام للتعظيم من دور وأهمية التجمعات الاقتصادية الإقليمية (الاتحاد الأوروبي/ الأبيك/ الآسيان) اولا ، بالاضافة الى العمل على توحيد السوق العالمي،وتحرير التجارة العالمية وفقاً لنظريات التنافس (المعايير والمقاييس التي تفرضها التجمعات الإقليمية)، وذلك من خلال توقيع اتفاقية التجارة العالمية (الجات) ثانيا ،فضلا عن تزايد ثقل تأثير الشركات الدولية (متعددة الجنسيات)، والثورة في التقدم التكنولوجي ثالثا.

ج . القدرة العسكرية : – وتُعد القوة العسكرية أحد العوامل المحورية المؤثرة في قوة الدولة، إذ تُعد الركيزة الأولى والضمان الرئيسي لتحقيق أمنها الوطني وصيانته، كما تؤثر بشكل مباشر على تحديد مسرح الحرب لها. تنقسم القوة العسكرية من وجهة نظر القوة الشاملة إلى قوة تقليدية، وأخرى غير تقليدية . وعند تقدير القوة العسكرية التقليدية يستوجب الأخذ بنظر الاعتبار نوعية القوات من حيث الكفاءة القتالية،ومدى قدرة وسائل إدارة الصراع المتاحة وفعاليتها من حيث الكم أو النوع ،ومدى مناسبتها مع المستويات الثقافية والتقنية للقوة البشرية المستخدمة لها، وكفاءة قاعدة الصناعات

الحربية في تلبية مطالب القوات المسلحة باحتياجاتها الرئيسية،بما يضمن قدرتها على الاستمرار في إدارة الصراع[1]) .

وفي جميع الأحوال، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند تقدير القوة العسكرية التقليدية والنووية مدى عمق العمل الإستراتيجي للقوة العسكرية،والذي يُعد أحد المعايير الرئيسية لتقدير القوة العسكرية، ويقصد بمدى عمق العمل الإستراتيجي للقوة العسكرية(أقصى مسافة يمكن أن تصل إليها القوة العسكرية لإدارة العمليات الحربية خارج أراضيها لحماية مصالحها القومية) . في ظل النظام العالمي الجديد فإن التهديدات على أمن الدول قد تحولت من تهديدات عسكرية أساساً إلى تهديدات اقتصادية وأيكولوجية ومعلوماتية وتقنية وبيئية، ومن ناحية أخرى فإن أهمية القوة التقليدية قد انخفضت إلى حد كبير بتغير طبيعة القضايا في السياسة الدولية،إذ ظهرت قضايا جديدة تشمل التغيرات الأيكولوجية (مثل الأمطار الحمضية، وارتفاع معدل الحرارة في الكرة الأرضية، وانتشار الأوبئة والإرهاب)،وكلها تحديات تتطلب وسائل غير تقليدية لضمانها ، وفي العموم أصبح استخدام القوة العسكرية مكلفا للقوى الكبرى أكثر مما كان عليه الوضع في المراحل السابقة للأسباب الآتية[2]) :-

1. نمو الوعي القومي والتعبئة الاجتماعية في الدول الفقيرة والضعيفة، الأمر الذي جعل التدخل العسكري فيها أكثر صعوبة.
2. انتشار التكنولوجيا الحديثة في الدول النامية، الأمر الذي زاد من قدرتها على استخدام الأسلحة الحديثة والمتطورة، مما جعل التدخل في هذه الدول أكثر تكلفة عما كان عليه الحال .

لكن هذا من جانب آخر لا يعنى أن القوة العسكرة مُستبعدة نهائياً في تقييم قوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي، فإذا كان استخدام القوة العسكرية أصبح أمراً مستبعداً بين القوى الكبرى، إذ تزداد أهمية القوة الاقتصادية في العلاقات بينها، إلا أنه من غير المستبعد استخدام القوة العسكرية من جانب الدول الكبرى تجاه الدول الصغيرة والمتوسطة وفي اطار حروب الجيل الرابع .

د. القدرة الدبلوماسية (السياسة الخارجية) : – تُعد السياسة الخارجية لأي دولة المحور الرئيسي لتحقيق اهدافها الاقليمية والدولية، وضمان مصالحها الخارجية، وهي تفيد ايضا مدى ثقل الدولة وتأثيرها إقليميا ودولياً .ويتوقف نجاح السياسة الخارجية لأي دولة على مدى كفاءة الهياكل التنظيمية لسياستها الخارجية، فضلا عن امتلاكها للمقومات الأساسية التي تصبغها خصائصها القومية مثل المعطيات الجغرافية، والتاريخية، وكذا المعطيات الديموغرافية، والاقتصادية والهوية الثقافية والحضارية لقوتها البشرية . وتُعد تلك المقومات في ظل النظام الدولي الضمان الوحيد لحصول هذه الدولة على المصداقية، ومساندة الشرعية الدولية لها خلال إدارتها لعلاقاتها الدولية[1] ، واداة تحقيق السياسة الخارجية الدبلوماسية، بينما الحرب أداة تحقيقها بالقوة العسكرية، وكلاهما وسيلة من وسائل السياسة الخارجية .

واحدى مقومات القوة والقدرة التي تملكها الدولة تتمثل بقدرتها على رسم سياسة خارجية ناجحة ومنظومة تحالفات رصينة تمكنها من ضمان مصالحها الخارجية، ولهذا فإن الدول الصغرى تكون أكثر تواضعاً في تحديد أبعاد سياستها الخارجية عن الدول الكبرى، لاسيما وان تهدف السياسة الخارجية لأي دولة إلى تحقيق غرضين أساسيين يتمثلان بحماية الأمن الوطني للدولة وبقائها أولا، وتعزيز رفاهية الأمة ثانيا.

وفي العموم يمكن بلورة خطوات رسم السياسة الخارجية تحديد الأهداف والمصالح الحيوية التي تسعى إليها الدولة اولا ،حيث أن تحقيق الأمن والسلام لشعبها يقع على رأس قائمة هذه الأهداف، والاهم الموائمة بين قائمة الأهداف المحددة والقوة الشاملة للدولة،لإنجاز هذه الأهداف وتحقيقها.

ويمكن القول إن نجاح الدولة في إرساء قواعد راسخة لسياسة خارجية ثابتة، وعلاقات خارجية متوازنة، يكسب الدولة رصيداً متزايداً من المصداقية الدولية يعزز من باقي قدراتها الشاملة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية.

هـ. القدرة السياسية (أداء المنتظم السياسي بسلطاته الثلاثه التشريعية والتنفيذية والقضائية)[2] :– تنظم العلاقة بين الشعب على الأرض التي يسكنونها داخل حدود

الدولة بواسطة النظام السياسي، الذي يملك السلطة، بهدف الوصول إلى أقصى عائد من الإمكانات والموارد المتاحة، ويحدد الهيكل السياسي للدولة كيفية اتخاذ القرار وأسلوبه وقنواته ومستوياته. كما تهدف السياسة الداخلية إلى تقييم إمكانات النظام السياسي من خلال تقييم بعض العناصر يتمثل اهمها بأسلوب اتخاذ القرار ودور جماعات الضغط اولا،والتماسك السياسي ووحدة الشعب ثانيا . فضلا عن مدى فاعلية الأجهزة الحكومية والمؤسسات الدستورية، وقدرتها على مواجهة المشكلات ثالثا. ومدى الاستمرارية والاستقرار والتبادل السلمي للسلطة رابعا.والحرية الفردية وحقوق الإنسان، ومشاركة الجماهير في القرار السياسي خامسا. علاوة على التنظيمات الحزبية وتعددها وأسلوب أدائها ومدى ولائها للدولة سادسا .

و. القدرة المعنوية[1]) : – تعد القدرة المعنوية العامل الحاسم في كيفية استخدام كل عناصر القوة الشاملة للدولة ،ذلك أن وضوح كفاءة هذه القدرة واستخدامها لها آثار سلبية / إيجابية على استخدام باقي قدرات الدولة،فضلا عن ذلك فإن القدرة المعنوية هي حالة نفسية وعقلية غير محسوسة تضاعف أو تخفض من حجم باقي قدرات الدولة وقيمتها طبقاً لمدى ما آلت إليه هذه القدرة،التي تتأثر بالقيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع، ومدى انعكاسها على أنماط السلوك فيه،كما أنها تختلف باختلاف البيئة وتبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما إن توافر الروح المعنوية العالية للشعب تمكنه من استغلال موارده الاقتصادية كافة وتلعب دوراً مهماً في تفهمه لدوره الوطني والقومي.

ز . القوة التقنية (التكنولوجيا)[2]) :– شهد العالم في العقدين الأخيرين تطورات تقنية متسارعة في شتى المجالات، شملت أنواعاً عديدة في مجالات هندسة الإلكترونيات،والحاسبات الإلكترونية، وأبحاث الفضاء، وما أدت إليه من ثورة في الاتصالات التي يعيشها العالم اليوم.

إن مفهوم التقنية يتمثل بتوظيف المعرفة العلمية في مختلف المجالات،وقد أضفت تلك التقنية أبعاداً جديدة أسهمت في تطوير نظم جديدة للأسلحة التقليدية

وغير التقليدية،وتعد نقله كبيرة بكل المقاييس العلمية والإنسانية في شتى المجالات. إذ يؤدى استخدام التقنية الحديثة إلى العديد من المميزات للدول التي تستخدمها،مثل الجودة والسعر الأقل،مع المحافظة على صحة الإنسان وعدم تلوث البيئة. إن إتباع أساليب إنتاج عالية ومعدلاتها توفر سرعة في التلبية في الوقت والمكان المناسبين، وذلك من خلال استنباط بدائل وأساليب صناعية حديثة، تضيف إلى تلك الدول المتقدمة ميزات عديدة مما يؤدى في النهاية إلى خروج الدول المتخلفة تقنياً من ميدان التنافس الاقتصادي،ليس في الأسواق الخارجية فقط، ولكن داخل أسواقها الداخلية ذاتها بعد فتحها على مصراعيها في ظل (اتفاقية الجات الأخيرة) منظمة التجارة الدولية. إن التفوق التقني يعد جزءاً هاماً من كل من الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية الاقتصادية لجميع الدول المتقدمة. كما إن نقل التكنولوجيا واستعمالها لم يعد أمراً متاحاً بعد أن قيدته الدول المتقدمة من خلال الاتفاقيات، وقنوات محددة أصبحت تشكل عقبات هيكلية وتمويلية في سبيل الحصول عليها.

بالاضافة الى ما سبق للتقنية ركائز وبيئة خاصة يجب توافرها لعل أبرزها يتمثل بكل من القاعدة والبيئة الأساسية العلمية على مستوى الدولة أولا،فضلا عن العنصر البشرى المؤهل لتحمل هذه المسئولية في مختلف فروع المعرفة ثانيا ، بالاضافة الى الإمكانات المادية ومدى توفرها ودعمها لتلك القدرة ثالثا. واهم من هذا وذاك لا بد من ضرورة تحديد أهداف واضحة للتقدم العلمي والتقني يمكن العمل لتحقيقها من خلال إستراتيجية علمية واضحة المعالم. كما إن البناء التنظيمي للهياكل العلمية والتكنولوجية للدولة يرتكز على تكامل مراكز البحث العلمي المتخصصة في شتى المجالات.

ح. القدرة الإعلامية والمعلومات[1]) :- برز دور القوة الإعلامية والمعلومات بعد ثورة الاتصالات التي يعيشها العالم في الوقت الحاضر، بعد أن تخطت الحواجز والقيود والحدود لتوجه إلى الشعوب مباشرة دون وسيط . اذ إن القدرة الإعلامية والمعلومات ما هي إلا وسائل تهدف إلى التأثير المعنوي والثقافي في الأطراف الأخرى من خلال

الإعلام المرئي والمسموع والمقروء،الذي يعمل في إطار إستراتيجية إعلامية متكاملة، وفي تنسيق مع باقي عناصر قوة الدولة الشاملة .

إن ثورة الاتصالات ليست مقصورة على الترفيه فقط ، بل هي ثورة معلومات وإعلام ودعاية نفسية وثقافية، تعتمد على السرعة والاستمرارية في نقل المعلومات والآراء والثقافات من شعوب تملك القدرة على شعوب متلقية، بما يؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الوطني لهذه الدول . وعليه يمكن القول إننا نعيش اليوم عصر ثورة المعلومات، التي تشكل غزارتها وحسن تحليلها حتمية التحرك السريع والسليم في كل مراكز اتخاذ القرار السياسية والاستراتيجية ،لا سيما أن هناك بعداً آخر يطلق عليه (حرب المعلومات)،التي زادت استعمالاً في مناطق من العالم . إن تكنولوجيا الإعلام والمعلومات التي تتكون من نظام متكامل يعتمد على الحواسب الآلية العملاقة والأقمار الصناعية لجمع المعلومات والاتصالات،وهو ما يبرر مدى خطورة القدرة الإعلامية والمعلوماتية في إختراق سيادة الدولة في ظل ثورة المعلومات،مما يجعل منها اهم التحديات للامن الوطني لاي دولة .

ثانيا . المبادئ التي تستند عليها مناهج قياس قوة الدولة[2]) :- تستند مناهج القياس من الناحية الفكرية إلى مبدأين رئيسيين :-

1. المبدأ الأول :- لا وجود للقوة المطلقة أو الضعف المطلق،أي لا توجد دولة حققت القوة المطلقة بجميع عناصرها، ولا توجد أي دولة ضعيفة لا توجد لديها أي كل مقومات للقوة،بمعنى آخر إنه توجد في كل دولة جوانب من القوة والضعف معاً،وإن توزيع ذلك يكون بصورة نسبية تختلف بين دولة وأخرى، وينطبق هذا حتى على أكثر الدول تقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما إن عوامل وعناصر القوة والضعف الموجودة داخل الدولة، تتباين تأثيراتها من مرحلة إلى أخرى من مراحل التطور لتلك الدولة، أي أن موقف الدولة قابل للتغير إما في الاتجاه نحو القوة أو الضعف خلال فترة معينة.

2. المبدأ الثاني :- إن دراسة عناصر الدولة الطبيعية والحضارية، تحدد مقدار إسهامها الإيجابي أو السلبي في تكوين الدولة، وفي تطورها السياسي، واستغلالها لمواردها

الطبيعية التي تشكل القوة الاقتصادية للدولة، كالأمطار والتركيب الصخري والمعادن التي يمكن استخراجها منه، بالإضافة إلى أن الحواجز الجبلية قد تشكل حدوداً طبيعية يسهل الدفاع عنها،الأمر الذي يقلل من النفقات العسكرية وزيادة القدرة الدفاعية للدولة ، وبناءً على ما تقدم يمكن تقسيم الدول طبقاً لاستغلال مواردها الطبيعية إلى ثلاث مجموعات كالآتي:-

أ . المجموعة الأولى :- وهي الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحويل مواردها الطبيعية إلى موارد اقتصادية وتحقق تقدماً أكبر.

ب . المجموعة الثانية :- وهي الدول التي تقف في مرحلة متوسطة في مجال استغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى موارد اقتصادية.

ج . المجموعة الثالثة :- وهي الدول التي لا تزال مواردها الطبيعية دون مستوى التحول الفعال والحقيقي إلى موارد اقتصادية.

الخاتمة والاستنتاجات :-

هنالك علاقة تكاملية بين الامن الوطني وعناصر القوة الشاملة للدولة، فالأمن الوطني مرتبط بقوة اراتها، ذلك الأمن الذي لا يمكن تحقيقه بشكل مرضي إلا إذا تم تعزيزه بعناصر القوة الشاملة، لذلك على القيادة السياسية للدولة ان يكون لديها العزم والتصميم لممارسة حرية الإرادة في كل ما يتعلق بالقضايا المصيرية للوطن، وينبغي استغلال كافة إمكانياتها لبناء قدرات مناسبة لعناصر قوتها الشاملة من خلال منظومة وطنية للتخيط الاستراتيجي لتعزيز دورها ومكانتها ضمن البيئة الاقليمية والدولية لحماية كيانها وامنها الوطني ، ومن خلال تناول موضوع الامن الوطني وعلاقته بعناصر القوة الشاملة للدولة من جميع جوانبه العلمية والموضوعية تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :-

1. ان القوة الشاملة للدولة تعني القدرة على صنع او صياغة السياسة الوطنية . بينما يمثل الامن الوطني قدرة الدولة على حماية كيانها ضد التحديدات والتهديدات الخارجية وبالتالي فان هذين المفهومين يمثلان سيادة وسلامة الدولة الوطنية .

2. امتلاك الدولة لعناصر قوتها الشاملة أو بعضها،يتيح لها امتلاك إرادتها الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا،فضلاً عن تأمين تلك النسبية المطلوبة للأمن الوطني بما يشمله ذلك المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية وحفظ حقوق ومصالح الأجيال القادمة والإسهام في تحقيق الأمن الجماعي العالمي.
3. تحقيق الأمن الوطني بمفهومه الاستراتيجي يستند على مدى وجود منظومة قوية ورصينة للتخطيط الاستراتيجي بجميع المستويات{ السياسية،الاقتصادية الاجتماعية،العسكرية،الاعلامية،العلمية،التقنية) التي تعمل على تنمية وتحقيق عناصر قوى الدولة الشاملة .
4. الحديث عن تامين المصلحة العليا للدولة لا يكفي دون امتلاك القوة المطلوبة كسبيل لتحقيق ذلك والتي يطلق عليها القوة الشاملة للدولة .
5. ان امتلاك الدولة لعناصر قوة شاملة مناسبة تتيح لها تحقيق ارادتها في الساحة الاقليمية والدولية وتكون لاعبا اساسيا وفعالا ضمن منظومة النظام الدولي .
6. ان الأجماع الوطني حول المصالح الاستراتيجية (السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، الامنية ، الاعلامية ، التقنية ... الخ) يعنيً وضوح تلك المصالح ومن ثم الاتفاق عليها الامر الذي يساهم في تحقيق الامن الوطني للدولة .
7. عدم وجود قيادات استراتيجية في الدولة يعني ضعف الارادة الوطنية في تنفيذ الخطط الوطنية. عدم وجود آلية مناسبة للتخطيط الاستراتيجي يعني عدم القدرة في في ادارة عناصر قوتها الشاملة مما يكون له الاثر الكبير في تهديد الامن الوطني للدولة .

التوصيات :-

من خلال ما تقدم من تحليل والاستنتاجات يمكن الخروج بالتوصيات الاتية :

1 . على الدولة صناعة وصياغة سياستها وتنفيذ ستراتيجيتها الوطنية من خلال فهمها لأهمية عناصر قوتها الشاملة وكيفية توظيفها لتحقيق النسبية المطلوبة للأمن الوطني.

2 . على الدولة استثمار وتنمية ما تملكه من عناصر قوتها الشاملة لضمان تحقيق ارادتها الوطنية ضمن محيطها الاقليمي والدولي .

3 . ينبغي وجود منظومة تخطيط استراتيجي بمستوى الدولة والتي من خلالها يمكن تحقيق وتنمية عناصر القوة الشاملة للدولة بما يحقق امنها الوطني .

4 . العمل على ايجاد الخيارات الاستراتيجية للوصول الى قوة شاملة مناسبة للدولة تساعد على تأمين مصلحتها الوطنية العليا .

5 . الاجماع الوطني للمصالح الوطنية الاستراتيجية هو الحل الحقيقي والامثل لتأمين كيان الدولة وحماية امنها الوطني ،

6 . تفعيل القيادة الاستراتيجية لمنظومة التخطيط الاستراتيجي لتقوية وترصين العناصر الشاملة لقوة الدولة لتحقيق ارادتها على المستوى الاقليمي والدولي .

[1] أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، ط 1، مجموعة النيل العربي، القاهرة 2007 ص 65.

[2] بشير الوندي، الأمن المفقود، ط 1، دار الصفار، بغداد، 2013، ص 21.

[3] عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 337.

[4] أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، ط 1، القاهرة ، مجموعة النيل العربي، 2007، ص 65.

[5] خليل الحديثي ، الوسيط في التنظيم الدولي ، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،1991، ص 22.

[6] بشير الوندي، الأمن المفقود، ط 1،بغداد، دار الصفار، 2013، ص 21.

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19 صيف 2008، ص 10–11.

[2] زكريا حسين ، مذكّرات في الأمن القومي ،مصر، جامعة الإسكندرية: كلية التّجارة، ،2001،صفحة 12–15.

[3] ابراهيم محمود حبيب ، اصول دراسات الامن القومي (اصول ادارة الدولة ، الطبعة الاولى ، 2010 ، نقلا عن شبكة الجزيرة الاعلامية 2019 ، www.aljazeera.net/knowledgegate/books .

[1] أمين الساعاتي ، العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية في أوقات الأزمات: مدخل نظري ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1993 ، ، ص 15.

[2] عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن ، ط 1 ، القاهرة دار الكتاب الحديث ،2013 ، ص 337 .

[3] محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، ط 1 ، بيروت ، دار الكتب العربية ، 1981 ، ص 16 .

[4] فراس عباس البياتي الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، ط 1، عمان ، دار غيدان للنشر والتوزيع، 2011، ص 24.

(4) [5]New webester's dictionary and the sowrce of English lang, levicon publishing inc. 1996. P. 903

[6]Champers English dictionary, V. K. WFR champers LTD of cambride, Univ press 1988, P. 1331.

[7]Oxford advanced learners dictionary (Ed), Oxford Univ press, 2004, P. 1155.

[8] حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، ط 2، القاهرة، دار الموقف العرب، 1998 ، ص 9 .

[1] احمد بن علي القيومي المقريء ، معجم مصباح المنير ، بيروت ،مكتبة لبنان ، 1997 ، ص ص 12 – 16 .

[2] المصدر نفسه ، ص 17.

[3] احمد بن علي القيومي المقريء ، معجم مصباح ..مصدر سبق ذكره ، ص 18 .

[4] أمين الساعاتي ، مصدر سابق ، ص 31 .

[1] جيروم شاهين ، الأمن الوطني والعالمي والعولمة ، مقال منشور في جريدة الاتحاد الوطني ، العدد 2274 ، 2009 .

[2] السيد علي شفيق مهنا ، الجغرافية العسكرية (المبادئ والأسس والتطبيقات) ، دار المطبوعات والنشر ، القاهرة ، 1999 ، ص 12.

[3] المصدر نفسه ، ص 15 .

[4] احمد اسماعيل فخر ، حساب القوة الشاملة ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد الأول ، القاهرة ، 1985 ، ص 38 .

[1] خالد وليد محمود ،افاق الامن الاسرائيلي الواقع والمستقبل ، ط 1 ،بيروت، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2007 ،ص 34 – 35 .

[2] عباس علي محمد، الأمن والتنمية، دراسة حالة العراق (للمدة 1970، 2007) ط 1، سلسلة مركز العراق للدراسات (59) سنة 2013، ص 18– 19.

[3] كوثر عباس الربيعي، الانسحاب الامريكي من العراق ومعادلة الامن والسيادة ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية ، بغداد، بيت الحكمة ، 2011، ص 566– 567.

[4] كمال محمد الأسطل، نحو صياغة، نظرية ....مصدر سبق ذكره، ص 35.

[1] عبدالوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1993 ، ص 6 .

[2] المصدر نفسه ، ص 7 .

(3) د. محمود محمد خليل، (الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، 2000)، ص 27.

[1] عبدالوهاب الكيالي وآخرون ، مصدر سابق ، ص 9 .

[2] المصدر نفسه، ص 10 .

[3] د.جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة، دار الشروق، 1983) ، ص 214.

[1] محمد طه بدوي، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية" ،الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1971م ، ص 24 .

[2] كاظم هاشم نعمة، "العلاقات الدولية" ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ، 1973م ، ص 18 .

[3] مصطفي كامل محمد، "التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر"،ط 1 ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 1995م ، ص 31 .

[1] احمد يحيى عباس ، مفهوم القوة الشاملة للدولة .. تطور المفهوم في الفكر السياسي ،كلية الاداب ، جامعة الكوفه ، شبكة المعلومات الدولية :– http://ahmedanooz.hiablog.com/post/111603

[2] كمال الاسطل ، الحساب السياسي ، وكيفية حساب القوة القوة، شبكة المعلومات الدولية :– http://www.k-astal.com/index

[3] عبد المجيد فراج، "القوى الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات"، القاهره ،مركز الدراسات الإستراتيجية للأهرام، 1997 ، ص 91 .

[1] احمد يحيى عباس ، مفهوم القوة الشاملة للدولة تطور المفهوم في الفكر السياسي ، بحث منشور ، على الرابط : http://ahmedanooz.hiablog.com

[2] عبد المجيد فراج،القوى الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات ..مصدر سبق ذكره ، ص 99 .

[1] عبد المجيد فراج، "القوى الشاملة للدولة مؤشرات وقياسات" ، مصدر سابق ، ص 104 .

(2) د.إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) ص 210.

(1) عبد المجيد فراج ، مصدر سابق ، ص 116 .

(2) عبد المجيد فراج ، مصدر سابق ، ص 119 .

(1) عبد المجيد فراج ، مصدر سابق ، ص 123 .

(2) هايل عبد المولى ، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط 1 ، 2012 ، ص 91.

(1) عبد المجيد فراج ، مصدر سابق ، ص 129 .

(2) عمر الفاروق السيد رجب ، قوة الدولة ، دراسات استراتيجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995 ، ص 52 .